

شركات تركية طلبت السماح لها بالترانزيت

عبر سورية... والجواب «إهمال الطب»!!

راما محمد

أكد مدير النقل الطرقي في وزارة النقل محمود أسعد تقديم شاحنات تركية منذ ما يقارب ستة أشهر بطلبات للحصول على موافقة دخول الأراضي السورية للترانزيت، كاشفاً أن هذه الطلبات أهملت ولم يجر الرد عليها، مضيفاً: موضوع منح الموافقة من دمه غير خاص بوزارة النقل، ويتعلق باتفاقيات واعتبارات أخرى.

وأوضح أسعد أن السيارات التي تدخل البلاد حالياً تقتصر على السيارات العربية وتحديداً من دول الخليج ولبنان والأردن.

وأوضح أسعد في تصريحه له «الوطن» أن هذه السيارات لم تمنح موافقات بالدخول كونه من الأساس من المسموح دخول السيارات التي تحمل لوحات هذه الدول لوجود اتفاقيات قديمة معها لم يجر إلغاؤها، مؤكداً عدم منح الطرف السوري موافقات جديدة للدخول والترانزيت لأي دولة؛ نظراً لعدم تقديم أي دولة بطلب موافقة للدخول إلى الأراضي السورية.

ولفت أسعد إلى وجود اتفاقية خاصة بكل دولة مختلفة عن الاتفاقيات مع الدول الأخرى، وبناء عليه يجري تحديد رسوم عبور سيارات كل دولة على حدة حسب الاتفاقية الموقعة معها، موضحاً أن هذه الدول منها ما هو معفى من الرسوم، كما أن الأمر يختلف حسب ما إذا كان دخول السيارة للأراضي السورية كوجه لها أو ترانزيت فقط، مؤكداً أن وزارة النقل تنظم عمل الشاحنات على حين أن ما يتعلق بنوعية البضائع التي تحملها هذه الشاحنات وطبيعتها يرتبط بالجمارك ووزارة الاقتصاد.

وفي السياق، بين أسعد أن الدول التي تسمح بمرور الشاحنات السورية هي فقط لبنان وقسم من الشاحنات يتجه إلى الأردن، مضيفاً: من المنوع مرورها بعد ذلك داخل أي دول أخرى، موضحاً أن ذلك يدفع الشاحنات إلى تفريغ حمولتها وإعادة تحميلها في شاحنات تحمل لوحات تعود إلى دول أخرى.



وزير الإدارة المحلية: ٤,٥ ملايين مهجر عادوا لمناطقهم

عرنوس: مجمع سكاني لإعادة أبناء المحافظة المقيمين بتجمعات النازحين

القادري: مشروع لإحداث نظام للتأمين الزراعي ومليار ليرة لتوزيع الدجاج البياض < المحافظ: قرار حكومي بإعادة بناء القنيطرة المدمرة

القنيطرة - خالد خالد

أكد وزير الموارد المائية ورئيس اللجنة الوزارية المكلفة بتنمية محافظة القنيطرة حسين عرنوس أن زيارة اللجنة للمحافظة تأتي لوضع رؤية تنموية وفق مدد زمنية محددة، لافتاً إلى وجود توجيه من القيادة بالتنفيذ الفوري، مبيّناً أنه لا يمكن تنمية القنيطرة من دون عودة السكان كما لا يمكن عودة السكان دون إيجاد عمل لهم. وعقدت اللجنة الوزارية نحو خمسة اجتماعات تم فيها استعراض جميع المشاريع التي طرحت منذ عام ٢٠٠٠، وتم الإشارة إلى أن مجلس الوزراء وافق مؤخراً على تخصيص القنيطرة بمليار ليرة لتنفيذ مشاريع البنى التحتية وتحديداً مع بداية عام ٢٠٢٠ لبناء تجمعات وخلق مجمع سكاني وتوافر فيه كل مقومات الحياة بهدف استقطاب أبناء المحافظة.

ولفت رئيس اللجنة الوزارية إلى رؤية وزارة الزراعة للمحافظة والتي وافقت عليها الحكومة لاستثمار كل شبر من أراضي القنيطرة، مبيّناً أنه تم الإعاز من قبل الحكومة لوزارة المالية وهيئة تخطيط الدولة لإقرار خطة الزراعة خلال ٢٠٢٠-٢٠٢١، والإيعاز للسكان بتسريع مشاريع السكن الشبائي والوظيفي والعمالي لاستيعاب اليد العاملة التي تستعمل بالمشاريع التنموية كما تم توجيه جامعة دمشق ببحث يتم إحداث أي كلية جديدة على أرض القنيطرة حصراً لتعزيز مقومات المحافظة.

وأبدى عرنوس ملاحظاته على المشاريع التي عرضتها المحافظة والتي تمثلت بقلة اليد العاملة لأن الهدف منها استقطاب أكبر عدد ممكن من أبناء المحافظة والمقيمين بتجمعات النازحين بالمحافظات السورية.

وفي تصريح له «الوطن» أكد عرنوس الحاجة إلى أفكار وطرحات تتجزم على أرض الواقع، مبيّناً أن هذا توجيه



وقدره ٢٧٥ مليون ليرة لتنفيذ المشاريع فوراً وإتفاق المبلغ خلال الربع الأخير من العام الحالي.

من جانبه أوضح وزير الزراعة أحمد القادري أن اللجنة الحكومية مهمتها محددة وهي وضع رؤية تنموية تطويرية للقنيطرة وليس مناقشة الوضع الخدمي رغم أنها مطلب محق، منوهاً بأن اللقاء يهدف إلى تنمية المحافظة.

وأشار القادري إلى المصفوفة التي وضعتها وزارة الزراعة لإعادة الألق إلى القطاع الزراعي ومنها إنشاء محطات لتطوير الثروة الحيوانية والسمكية وتطوير ودعم المرأة

عودة نحو ٤,٥ ملايين مهجر إلى المناطق المحررة. وبين مخلوف أنه تم تخصيص نحو ٥٠٠ ملياراً لإعادة الإعمار وتم توزيعها على الوزارات التي بدورها قامت بتوزيعها على الجهات الأكثر احتياجاً، مضيفاً: من السهل طلب مشاريع واعتمادات ولكن علينا أن نكون بارعين بتشغيل واستثمار أموال الدولة وأي حديث عن مشاريع تنموية من دون الاستثمار الفعال يجعلها حبراً على ورق، مطالباً بالزام المكنثين على مقاسم المنطقة الصناعية بمدد زمنية محددة للبدء بالتنفيذ.

واختتم مخلوف كلامه بتأكيد تخصيص القنيطرة بمبلغ

القيادة والحكومة لتصحيح المسار وتقديم إضافات لجهود الحكومة في إيجاد خطة لتنمية المحافظة، مشيراً إلى الاهتمام الحكومي بالسكن الاجتماعي المدعوم الذي سيتم تنفيذه في منطقة الحلس.

من جانبه أشار وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف إلى أن هدف المشاريع التنموية الاهتمام بالبعد التنموي لأن الدعم موجه لتنفيذ مشاريع تنموية، لتوليد موارد مالية لمساعدة الوحدات الإدارية، إضافة إلى تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار، مشدداً على أن إعادة الإعمار هي ذراع الحكومة التنفيذية لكل ما دمته الإزهاق وقد تم

الريفية تم اعتمادها من مجلس الوزراء، مؤكداً تشجيع الزراعات الأسرية حيث تم تخصيص مليار ليرة لتوزيع الدجاج البياض على تلك الأسر وترميم قطع الثروة الحيوانية عبر استيراد الأبقار عالية الإنتاج. وأجاب القادري عن عدم تعويض الأضرار الزراعية نتيجة الأحوال الجوية بالقول إن ثقافة التعويض يجب أن تخضع لتوعية، مبيّناً أن هدف صندوق تخفيف الآثار مساعدة الفلاح على العودة للعملية الإنتاجية وليس التعويض عن الأضرار، لافتاً إلى دراسة مشروع لإيجاد نظام للتأمين الزراعي حيث يقوم الفلاح بالتأمين على المحصول كأي نوع من التأمين.

وأبدى وزير الدولة لشؤون تنمية المنطقة الجنوبية رافع أبو سعد ملاحظاته على المشاريع التنموية التي عرضتها المحافظة ومنها أن أي مشروع فترة استرداد قيمته أكثر من خمس سنوات غير اقتصادي كما أن المشاريع العقارية غير منسجمة مع التنمية لأن الهدف استقطاب أبناء المحافظة. ولفت محافظ القنيطرة همام ديبات إلى الجهد الحكومي والدعم المقدم لأبناء المحافظة ومنها الموافقة على بناء مدينة القنيطرة المدمرة انطلاقاً من أن التحرير يبدأ بالإعمار، مستعرضاً المشاريع التنموية على اللجنة الوزارية وهي ١٠ مشاريع على أرض المحافظة و١٦ مشروعاً على مستوى الوحدات الإدارية. وتساءل عضو المكتب التنفيذي فرج صفر عن عدم التوسع بمشاريع السكن على أرض المحافظة منذ عام ٢٠١٠. وكان الوفد الوزاري قد قام بجولة على بعض المشاريع ومنها المنطقة الصناعية، مع تأكيد اللجنة ضرورة استكمال الهيكلة الإدارية للمحافظة كإحداث مصرف صناعي ومديرية اقتصاد ومكتب نقل بضائع وإعطاء دفع للبدء بتلك المشاريع ووضعها موضع التنفيذ.

دياب: دراسة المخططات للمرحلتين الثانية والثالثة تنجز قبل نهاية العام الجاري

٧٤٠ اعتراضاً على مخطط القابون الصناعي على طاولة اللجنة الإقليمية في دمشق

محمود الصالح

٣ حلول هندسية لمخطط

مخيم اليرموك بين يدي لجان التنظيم سيتم اعتماد أحدها

كشف مدير التنظيم والتخطيط العمراني في محافظة دمشق إبراهيم دياب عن دراسة ٧٤٠ اعتراضاً تقدم بها أهالي منطقة القابون الصناعي على المخطط التنظيمي الذي أعلنته محافظة دمشق بموجب المصور رقم ١٠٤ بتاريخ ٢٠١٩/٧/٣ ضمن مهلة شهر أعطيت للأهالي لتقديم الاعتراضات على هذا المصور.

وأوضح دياب أن المعترضين تقدموا باعتراض على تقدير نسب الأضرار، وبشكل عام الاعتراض على تغيير صفة المنطقة ونقلهم إلى المنطقة الصناعية. وأكد دياب في تصريح خاص له «الوطن» أن هذه الاعتراضات درست من لجان مختصة في المحافظة وتمت إحالتها كاملة على اللجنة الإقليمية التي تجتمع اليوم الثلاثاء لدراستها واتخاذ القرار بخصوصها، مبيّناً أن المنطقة تقسم إلى قسمين الأول (أ) ومساحته ٢٣,٧ هكتاراً ونسبة الأضرار فيه تقارب ٧٠ بالمائة والقسم الثاني (ب) ومساحته ١١٦,١ هكتاراً ونسبة الأضرار فيه حدود ٣٠ بالمائة والجزء الآخر المضاف عند البانوراما حرساً ٧٥ هكتاراً.

وعن أسباب اعتراض الأهالي والصناعيين على هذا المصور أشار دياب إلى أنهم لا يريدون الانتقال من منطقتهم ويطلبون ترميم معاملهم والأبنية لأنهم لا يوافقون على النسبة التي أعلنت على الأضرار، كما أنهم يرفضون الانتقال إلى عدرا الصناعية، وخاصة أن رئيس مجلس الوزراء قد زار منطقة القابون الصناعي وتقرر إعادة الدراسة كما يقول الأهالي. وعن المنطقة الثانية التي تشمل جزءاً من مخطط (إيكو شار B) وجزءاً من استملاك المحلق وتخطيط جوبر ومخالفات جوبر الغربية ومساحتها ٣٠٨

صباغ التقى وفداً من المغتربين السوريين في السويد

المغتربون طالبوا بتسهيل دخولهم وخصوصاً المطلوبين للخدمة الاحتياطية وبتخفيض قيمة البدل النقدي

محمد منار حميجو

أكد رئيس هيئة الدفاع عن سورية ومقرها في السويد إبراهيم إبراهيم أنه تم طرح مقترحات من المطالبات للمغتربين السوريين منها تسهيل دخول الراغبين منهم في العودة وخصوصاً الذين طلبوا للخدمة الاحتياطية حتى يعود أكبر عدد من السوريين.

ولتقى رئيس مجلس الشعب حمودة صباغ أمس بوفد الهيئة الذي يضم رجال أعمال زيور دمشق، فشدد على أهمية دور المغتربين من أبناء سورية المخلصين في الدفاع عن وطنهم ودعمه في بلدان الاغتراب ونصرتهم في الحرب الإرهابية الظالمة التي شنت عليها قبل سنوات، مشيراً إلى أن الجيش العربي السوري ماض في مهمته حتى النهاية لتحقيق النصر حتى آخر شبر في سورية.

ورداً على سؤال «الوطن» على هامش اللقاء أكد إبراهيم أن من أهداف الزيارة تشجيع رجال الأعمال للاستثمار في البلاد، مشيراً إلى أن هناك الكثير من رجال الأعمال أيدوا رغبتهم في الاستثمار لذلك فإن وجود وفد الهيئة في سورية يدل على أن سورية بخير. ولفت إبراهيم إلى أن هناك اتصالات مع المشافي السويدية لإرسال مواد طبية إلى سورية، معلناً عن وجود فكرة لبناء مشاف وإحداث مراكز فيزيائية ومعالمة، معرباً عن أمله أن يكون هناك تسييلات وخصوصاً في المعاملات.



< رجال أعمال مغتربون يرغبون في الاستثمار وأفكار لبناء مشاف ومراكز معالجة في سورية

< اتصال مع المشافي السويدية لإرسال مواد طبية

هناك الكثير من رجال الأعمال السوريين في السويد جاؤوا للمشاركة في معرض دمشق الدولي، مؤكداً أن هؤلاء لم يقطعوا عن الوطن وخصوصاً أن رجال الأعمال السوريين المقيمين في أوروبا قادرين أن يستثمروا مشاريع في سورية بقيمة مليارات من الدولارات. وشدد ملكم على ضرورة أن تستقطب السفارات السورية الموجودة في الخارج رجال الأعمال السوريين وتشجعهم على العودة والاستثمار في البلاد لأن سورية هي أول باعبارها الأم التي حضنتهم وربتهم.

وأوضح إبراهيم أن هدف الهيئة الدفاع عن سورية إعلامياً ومساعدة الشعب السوري المضرب في الحرب، مضيفاً: قدومنا إلى سورية حتى نثبت للعالم أن انتماءنا وطني سوري وهناك دعم اقتصادي إضافة إلى الدعم على المستوى الإعلامي. ورأى إبراهيم أن المباحثات مع رئيس مجلس الشعب بناءة وخصوصاً أن هناك أفكاراً جميلة تم طرحها لتسهيل عمل المغتربين وخصوصاً في القضايا القانونية، مؤكداً أنه سيكون هناك تواصل مباشر مع المعنيين في

البلاد. ولفت إبراهيم إلى أن الهيئة قررت إحداث قناة على الفيسبوك باللغة السويدية ليتم إيصال صوتها إلى أكبر شريحة من السويد. ورأى عضو الهيئة ورجل الأعمال ميلاد ملكم أن رجال أعمال في هيئة الدفاع عن سورية استثمروا في سورية خلال فترة الحرب في وقت كان هناك رجال أعمال هربوا أموالهم إلى الخارج، مشيراً إلى أن هناك رجال أعمال استثمروا في القطاع السياحي.

ورداً على سؤال «الوطن» كشف ملكم أن